

زكاة

القرار رقم (351-IZ-2021)

الصادر في الدعوى رقم (9711-Z-2019)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

الدخل في مدينة جدة

المفاتيح:

ربط زكيوي . مصروف الزكاة . دائنية الموردين . وعاء زكيوي . التزامات طويلة الأجل . إذا لم تكن الدعوى مهيئة للفصل فيها نُشطب الدعوى

الملخص:

طالبة المدعية بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الربط الزكيوي لعام ٢٠١٧م - أثبتت المدعية اعترافها على أحد عشر بندًا: البند الأول: إضافة المدعي عليها لمصروف الزكاة. البند الثاني: إضافة المصروفات النثانية. البند الثالث: إضافة دائني الأصول الثابتة إلى الوعاء الزكيوي. البند الرابع: إضافة دائني أطراف ذات علاقة إلى الوعاء الزكيوي. البند الخامس: إضافة دائنية الموردين إلى الوعاء الزكيوي. البند السادس: إضافة بند مقاولون من الباطن إلى الوعاء الزكيوي. البند السابع: إضافة دائني الأرصدة الدائنة إلى الوعاء الزكيوي. البند الثامن: إضافة رصيد التأمينات للغير للوعاء الزكيوي. البند التاسع: إضافة رصيد الأرصدة الدائنة المتعددة إلى الوعاء الزكيوي. البند العاشر: إضافة رصيد الإيرادات المقدمة إلى الوعاء الزكيوي.

البند الحادي عشر: إضافة الالتزامات طويلة الأجل إلى الوعاء الزكيوي. - أثبتت الهيئة عن البند الأول: بأنها تؤكد على صحة إجرائها برفض اعتماد الزكاة المحمولة على الحسابات كمصروف واجب الجسم. وفيما يتعلق بالبند الثاني: حيث إن المدعية لم تقدم المستندات المؤيدة لهذا البند؛ لذا لم تقبل الهيئة حسم هذا البند. وفيما يتعلق بالبنود: الثالث والرابع والخامس والسابع والتاسع والعشر والحادي عشر: قامت بإضافة رصيد هذا البند بعد مقارنة أرصدة أول وأخر المدة وإضافة أيهما أقل طبقاً للقواعد المالية وإيضاحاتها؛ وذلك لعدم تقديم حركة الدائنية والمديونية لحسابات هذا البند. وفيما يتعلق بالبند السادس: حيث إن المدعية لم تفصح عن المقاولين من الباطن حسب التعليمات النظامية وبذلك تعتبر مسؤولة بالتضامن عن أداء الزكاة. وفيما يتعلق بالبند الثامن: قامت بإضافة رصيد التأمينات للغير باعتبارها أموالاً مستفادة من الغير في ذمة الشركة ومستخدمة في نشاطها. - ثبت للدائرة عدم حضور من يمثل المدعية رغم تبلغها نظاماً، ولم يقدم عذرآً تقبله الدائرة عن عدم حضوره، كما لم تقدم المدعية بطلب السير في الدعوى خلال المدة المحددة نظاماً - مؤدى ذلك: نُشطب الدعوى باعتبارها كان لم تكن - اعتبار

القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٤) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (١٢٠) من قواعد عمل اللجان الضريبية الصادر بالأمر الملكي رقم (٢٦٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

إنه في يوم الأحد الموافق ٤/٠٤/٢٠٢١م، عقدت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات و المنازعات الضريبية الدخل في محافظة جدة، جلستها عن بعد عبر الاتصال المرئي والصوتي، وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه؛ وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بالرقم أعلاه وبتاريخ ٣٠/٩/٢٠١٩م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن ... هوية وطنية رقم (...) بصفته وكيلًا عن المدعية ... سجل تجاري رقم (...) بموجب وكالة رقم (...) وتاريخ ٢٤/١٢/١٤٣٩هـ تقدم باعتراضه على الربط الزكوي لعام ٢٠١٧م الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل، فيما يتعلق بأحد عشر بندًا: البند الأول: بند إضافة مصروف الزكاة، اعترض على إضافة المدعي عليها لمصروف الزكاة. وفيما يتعلق بالبند الثاني: بند إضافة المصروفات التثانية، اعترض على إضافة المصروفات التثانية. وفيما يتعلق بالبند الثالث: بند إضافة دائنوا الأصول الثابتة، اعترض على إضافة دائنوا الأصول الثابتة إلى الوعاء الزكوي. وفيما يتعلق بالبند الرابع: بند إضافة دائنوا أطراف ذات علاقة، اعترض على إضافة دائنوا أطراف ذات علاقة إلى الوعاء الزكوي. وفيما يتعلق بالبند الخامس: بند إضافة دائنية الموردين، اعترض على إضافة دائنية الموردين إلى الوعاء الزكوي. وفيما يتعلق بالبند السادس: بند مقاولون من الباطن، اعترض على إضافة بند مقاولون من الباطن إلى الوعاء الزكوي. وفيما يتعلق بالبند السابع: بند الأرصدة الدائنة إلى الوعاء الزكوي. وفيما يتعلق بالبند الثامن: بند إضافة رصيد التأمينات للغير، اعترض على إضافة رصيد التأمينات للغير للوعاء الزكوي. وفيما يتعلق بالبند التاسع: بند إضافة رصيد الأرصدة الدائنة المتعددة إلى الوعاء الزكوي. وفيما يتعلق بالبند العاشر: بند رصيد الإيرادات المقدمة، اعترض على إضافة رصيد الإيرادات المقدمة إلى الوعاء الزكوي. وفيما يتعلق بالبند الحادي عشر: بند التزامات طويلة الأجل، اعترض على إضافة التزامات طويلة الأجل إلى الوعاء الزكوي.

وبعرض لائحة الدعوى على المُدَعَّى عليها؛ أجبت عن البند الأول: بند إضافة مصروف الزكاة، تؤكد على صحة اجراءها برفض اعتماد الزكاة المحمولة على الحسابات كمصروف واجب الحسم. وفيما يتعلق بالبند الثاني: بند إضافة المصاريف النثيرة، المدعية لم تقدم المستندات المؤيدة لهذا البند لذا لم تقبل الهيئة حسم هذا البند. وفيما يتعلق بالبند الثالث: بند إضافة دائم الأصول الثابتة، قامت بإضافة رصيد هذا البند بعد مقارنة أرصدة أول وأخر المدة وإضافة أيهما أقل طبقاً للقوائم المالية وإيضاحاتها وذلك لعدم تقديم حركة الدائنة والمديونية لحسابات هذا البند. وفيما يتعلق بالبند الرابع: بند إضافة دائم الأصول ذات علاقة، قامت بإضافة رصيد هذا البند بعد مقارنة أرصدة أول وأخر المدة وإضافة أيهما أقل طبقاً للقوائم المالية وإيضاحاتها وذلك لعدم تقديم حركة الدائنة والمديونية لحسابات هذا البند. وفيما يتعلق بالبند الخامس: بند إضافة دائنية الموردين، قامت بإضافة رصيد هذا البند بعد مقارنة أرصدة أول وأخر المدة وإضافة أيهما أقل طبقاً للقوائم المالية وإيضاحاتها وذلك لعدم تقديم حركة الدائنة والمديونية لحسابات هذا البند. وفيما يتعلق بالبند السادس: بند مقاولون من الباطن، المدعية لم تفصح عن المقاولين من الباطن حسب التعليمات النظامية وبذلك تعتبر مسؤولة بالتضامن عن أداء الزكاة. وفيما يتعلق بالبند السابع: بند الأرصدة الدائنة، قامت بإضافة رصيد هذا البند بعد مقارنة أرصدة أول وأخر المدة وإضافة أيهما أقل طبقاً للقوائم المالية وإيضاحاتها وذلك لعدم تقديم حركة الدائنة والمديونية لحسابات هذا البند. وفيما يتعلق بالبند الثامن: بند إضافة رصيد التأمينات للغير، قامت بإضافة رصيد التأمينات للغير باعتبارها أموالاً مستفادة من الغير في ذمة الشركة ومستخدمة في نشاطها. وفيما يتعلق بالبند التاسع: بند إضافة رصيد الأرصدة الدائنة المتتنوعة، قامت بإضافة رصيد هذا البند بعد مقارنة أرصدة أول وأخر المدة وإضافة أيهما أقل طبقاً للقوائم المالية وإيضاحاتها وذلك لعدم تقديم حركة الدائنة والمديونية لحسابات هذا البند. وفيما يتعلق بالبند العاشر: بند رصيد الإيرادات المقدمة، قامت بإضافة رصيد هذا البند بعد مقارنة أرصدة أول وأخر المدة وإضافة أيهما أقل طبقاً للقوائم المالية وإيضاحاتها وذلك لعدم تقديم حركة الدائنة والمديونية لحسابات هذا البند. وفيما يتعلق بالبند الحادي عشر: بند التزامات طويلة الأجل، قامت بإضافة رصيد هذا البند بعد مقارنة أرصدة أول وأخر المدة وإضافة أيهما أقل طبقاً للقوائم المالية وإيضاحاتها وذلك لعدم تقديم حركة الدائنة والمديونية لحسابات هذا البند.

وفي يوم الأحد الموافق ٤/٠٤/٢١٠٢م، عقدت الدائرة جلستها عن بعد لنظر الدعوى، لم يحضر من يمثل المدعية رغم ثبوت تبليغاً نظامياً، وحضرها ... هوية وطنية رقم (...) بصفته ممثلاً للمدعي عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل، بموجب تفویض صادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم (....) وتاريخ ١٩/٠٥/٢٠١٤هـ. وحيث لم يحضر من يمثل المدعية رغم ثبوت تبليغها تبليغاً نظامياً، واستناداً إلى المادة (٢٠) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، لذا، قررت الدائرة قفل باب المرافعة والمداولة.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ (٢٠٢٣/١٣٧٦هـ)، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٢٣) بتاريخ ١٤٣٨/٦/١٤٠٣هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١١/٢٠١٥) وتاريخ ١٤٢٥/١٥/١٩هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ. والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ لما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل في شأن الربط الزكي لعام ٢٠١٧م، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الزكوية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ، وحيث نصت الفقرة (١) من المادة (٢٠) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ على أنه: «إذا لم يحضر المدعي في أي جلسة ثبت تبلغه بها في الموعود المحدد لنظرها ولم يتقدم بعذر تقبله الدائرة، وجب عليها الفصل في الدعوى إن كانت مهيأة للفصل فيها»، كما نصت الفقرة (٢) منها على أنه: «إذا لم تكن الدعوى مهيأة للفصل فيها فتشطب الدائرة الدعوى، فإذا انقضت مدة (ثلاثين) يوماً من تاريخ الشطب ولم يطلب المدعي السير فيها بعد شطبها أو لم يحضر بعد إعادة السير فيها في أي جلسة أخرى، وتعد الدعوى كأن لم تكن..»، بناءً على ذلك فإن الثابت من محضر الجلسة المنعقدة بتاريخ ٤/٢١/٢٠٢١م عدم حضور من يمثل المدعية رغم تبلغها نظاماً، ولم يقدم عذراً تقبله الدائرة عن عدم حضوره، كما لم تتقاض المدعية بطلب السير في الدعوى خلال المدة المحددة نظاماً، الأمر الذي يتبع معه شطب الدعوى واعتبارها كأن لم تكن.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- شطب الدعوى المقامة من المدعية/ ... سجل تجاري رقم (...) ضد/ المدعي عليها الهيئة العامة للزكاة والدخل.

وصل الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.